الفصل الأول

المقدمة

١،١ تمهيد

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٢].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.[٣]

أمَّا بعد: فإن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط

---

[١] (القرآن. النساء ٤: ١).

[٢] (القرآن. آل عمران ٣: ١٠٢).

[٣] (القرآن. الأحزاب ٣٣: ٧٠ - ٧١).

العزيز الحميد، وأنزل معه الكتاب بالحق، وأكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، فشريعة الإسلام كاملة لا نقص فيها، قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٤]. وإن من تمام كمال نعمة الله –تعالى– على عباده المؤمنين؛ أن جعل فيهم من يهتم بعلوم القرآن والسنة وآثار الصحابة والتابعين وتابعيهم خير اهتمام، ويبذل الغالي والنفيس في سبيل تحصيل العلم الشرعي ونشره بين المسلمين ليعم الخير على البلاد والعباد، ولا شك أن آثار الصحابة والتابعين؛ من أهم العلوم وأجلها، إذ هي الشارحة لمجمل كتاب الله تعالى، المفسرة لمشكله، المبينة لسنة رسول الله ﷺ إجمالاً وتفصيلاً، وبقواعد علم الأثر استطاع المحدثون استخراج الصحيح من المعلّ، والله تعالى تعهد بحفظ كتابه ودينه إلى أن يرث الأرضَ ومن عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾،[٥] فقد حفظ الله تعالى السنة كما حفظ كتابه الكريم فلم يذهب منها شيء، وإن لم يستوعبها كل فردٍ على حدة.

---

[٤] (القرآن. المائدة ٥: ٣).

٥ – سورة الحجر، الآية: ٩.

وقد فُضل أهل الحديث على غيرهم ممن يطلب العلوم الأخرى، قال أبو عاصم: "من طلب الحديث فقد طلب أعلى الأمور، فيجب أن يكون خير الناس"،[٦] وقال الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى:– "إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث فكأني رأيتُ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ جزاهم الله خيراً، هم حفظوا لنا الأصل؛ فلهم علينا الفضل"،[٧] وقال الإمام مالك –رحمه الله تعالى:– "ما يقول الباحث مستعينا بربه الآثار في قوم؛ إلا ظهرت فيهم الأهواء"،[٨] وقد امتن الله على هذه الأمة بعد أن لحق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى؛ بأن بعث –ولا زال– في كل مائة عام من يجدد لها دينها –بمعنى يحييه– فينشر علوم القرآن والسنة ويعلمها بعد أن كانت في طور النسيان والهجر، يقول المصطفى ﷺ: (إنَّ اللَّهَ يبعَثُ لِهذِه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سَنةٍ من يجدِّدُ لَها دينَها).[٩]

ولقد بدأ التفسير كفرعٍ من فروع الحديث النبوي، يُروى فيه عن النبي ﷺ ما يبين أحكامه، ويفسر عباراته، وكان اهتمام السلف الصالح –رضوان الله عليهم– بدراسة كتاب الله ومعرفة أسراره؛ لا يتجاوز ما أُثر عن النبي ﷺ اللهم إلا ما ورد عن بعض الصحابة من روايةٍ للإسرائيليات كابن عباس (ت: ٦٨هـ)، –رضي الله عنهما–

.

---

٦ – الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ٤٨٣/٩، برقم: ١٧٨، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٧ – المصدر نفسه.

٨ – (البغدادي، الخطيب. ص: ٣٩٠)،

٩– **صحيح**، رواه أبو داود في سننه برقم: ٤٢٩١، وصححه السخاوي في المقاصد الحسنة برقم: ١٤٩، وصححه العلامة المحدث الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ٥٩٩، وقد فسر أهل العلم هذا الحديث فقالوا : إن كلمة (مَن) ههنا اسم موصول تفيد الإطلاق، فيحتمل أن يكون المجدد فردا، ويحتمل أن يكون طائفة من الناس، وبناء عليه فلا يلزم تتبع أسماء أفراد من العلماء في كل قرن والمفاضلة بينهم لتمييز المجدِّد فيهم، فقد يكون كلهم ساهم في تجديد هذا الدين وبعثه في الأمة.

وقد ظل التفسير محتفظاً بطابع التلقي والرواية إلى أن جاء عصر التدوين الذي أصبح فيه التفسير علماً مستقلاً بذاته، شاملاً لآيات القرآن وسوره، فصارت المؤلفات في علم التفسير تترى مع مرور الزمن، لكن قسماً منها سلك مسلك الرأي وأسرف فيه، وقسمٌ ظل محتفظاً بالطابع الأثري، وبرز من مدرسة الأثر؛ أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، الذي يعد علماً من علماء التفسير والحديث في الأندلس، قال في حقه ابن عفيف (٤١٠هـ): "كان من كبار المحدثين، والفقهاء الراسخين في العلم"، (عياض، القاضي. ٦٧٢/٤)، وقد ألف مصنفات عديدة منها تفسيره الذي سمّاه "تفسير القرآن العزيز"، والذي اختصره من تفسير يحيى بن سلّام (ت: ٢٠٠هـ)، وزاد عليه فوائد جليّة في القرآن والسنة وعلومهما، إذ يعقب الآيات ببيان الأحاديث والآثار التي وردت في شرح هذه الآية، متضمناً ذلك بعض الفوائد اللغوية والاستشهادات الشعرية، وغير ذلك من مباحث علوم القرآن والسنة النبوية الشريفة.

١،٢ أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن الله بحكمته أودع لكل شيء سبباً، وقد وفقني لاختيار هذا الموضوع للأسباب الآتية:

١- رغبتي في أن تجمع دراستي بين المأثور من روايات الصحابة والتفسير اللذين هما من أشرف العلوم الشرعية.

٢- احتواء هذا التفسير على مجموعة كبيرة من الآثار التي لم تُخرّج، فالطبعة المحققة والموجودة الآن في المكتبات، لم يخرّج محققوها آثارها، ولم يعزوها لمصادرها إلا نادرا.

٣- تقدم المؤلف زمنياً، حيث توفي في القرن الرابع، سنة: (٣٩٩هـ)، واعتقاده الموافق لاعتقاد السلف الأوائل، مع تمذهبه في الفقه بالمذهب المالكي المعتمد في بلدي، وكثرة آرائه الفريدة في اختياراته اللغوية واستشهاده

ببعض آراء الصحابة، وأهمية تفسيره في المغرب العربي، كل ذلك أثار في نفسي الرغبة الشديدة لدراسة هذا الموضوع.

٤- تضمن هذا التفسير الكثير من الآثار، فارتأيت دراستها، وتخريجها وبيان درجتها بالتفصيل.

٥- توصية الباحث الطاهر عبد الرزاق مسلم بإكمال عمله، وهي رسالة دكتوراه بعنوان (مرويات ابن أبي زمنين في تفسيره من غير الكتب الستة: دراسة حديثية)، والتي أوصى فيها حث الباحثين على مواصلة دراسة مرويات هذا التفسير العظيم، ومن ذلك مرويات آثار الصحابة على وجه الخصوص.

١،٣ مشكلة البحث:

لقد حظي تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين باهتمامٍ كبيرٍ من الخاصة والعامة، نظراً لما فيه من اختصارٍ يقتصر على المعنى المهم للآيات، واستشهادٍ بالآثار التي يراها محل الشاهد، وقد بين ذلك المؤلف في مقدمة تفسيره فقال: "فإني قرأت كتاب يحيى بن سلام في تفسير القرآن الكريم، فوجدت فيه تكراراً كثيراً، ... فطال بذلك الكتاب، وإنه للذي خُبِّرْتُه من قلة نشاط أكثر الطالبين للعلوم في زماننا هذا –إلا إلى ما يخف في هذا الكتاب على الدارس، ويقرب للمقيد– نظرت فيه، فاختصرت فيه مكرره وبعض أحاديثه، وزدت فيه من غير كتاب يحيى؛ تفسير ما لم يفسره يحيى"،[١٠] وحيث أن هذا التفسير المختصر قد لقي قبولاً عند المغاربة قديماً وحديثاً، فاهتموا به خير اهتمام من نشره وتعليمه، غير أنه مما يعاب على المؤلف –رحمه الله– عدمَ توثيق الآثار، فنقل عن ابن سلّام ما صح ومالم يصح من أقوال صحابة رسول الله ﷺ، بل تعدى ذلك إلى نقله لبعض الآثار

١٠ – الإلبيري، ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، مقدمة المؤلف: ١/١١١.

التي ليس لها أصل، وبذلك فإن كل هذه الآثار بحاجة إلى دراسة نقدية حديثية، ومعرفة صحيحها من سقيمها، فالطبعة المحققة من التفسير لم تحقق آثارها مطلقاً.

وبهذا يمكن أن نجعل سؤالاً رئيساً لهذه الدراسة:

ما مدى إسهامات المؤلف في مروياته لآثار الصحابة من خلال تفسيره في القرن الرابع؟ وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيس أسئلة أخرى:

١،٤ أسئلة البحث:

١- ما مدى تأثير الآثار المروية عن الصحابة في المناهج العلمية وكيفية الاستفادة منها؟

٢- ما دور الآثار المروية عن الصحابة في تفسير ابن أبي زمنين؟

٣- ما مدى استشهاد المؤلف بالآثار المروية الضعيفة والموضوعة عن الصحابة ؟

٤- ما درجات الآثار المروية عن الصحابة التي استشهد بها المؤلف في تفسيره؟

٥- كيف أثرت المصادر المختلفة في تفسير ابن أبي زمنين؟

١،٥ أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- معرفة أهمية الآثار المروية عن الصحابة في الشريعة، وسرد أقوال أهل العلم في حكم الاحتجاج بها والاستفادة منها، والترجيح بينها.

٢- بيان دور الآثار المروية عن الصحابة في تفسير ابن أبي زمنين.

٣- التوصل إلى معرفة الآثار الضعيفة والموضوعة المروية عن الصحابة في تفسير ابن أبي زمنين.

٤- تقييم أنواع الآثار المروية عن الصحابة بالتفصيل، وتخصيص فصل لذلك.

٥- معرفة مدى تأثير المصادر المختلفة في تفسير ابن أبي زمنين.

١،٦ حدود البحث:

وقد عزمت على البدء في كتابة هذه الأطروحة بعد أن استخرت الله -جل وعلا- فوقع اختياري على هذا التفسير لأجري دراسة جزئية والنظر في الآثار الواردة فيه، ودراستها دراسة حديثية نقدية، وقد أحصيتها فألفيتها ستة وعشرين ومئتي أثرٍ، درستُ منها: ستين وأثرا واحداً، ووسَمْتُ هذه الدراسة بـ(الآثار الواردة في تفسير ابن أبي زمنين: جمعاً ودراسةً من مقدمة التفسير إلى نهاية سورة النساء).

١،٧ منهجية البحث:

من البديهيات المسلمة في البحث العلمي؛ أنه يجب على كل باحث اتباع منهجٍ واضحٍ لكتابة بحثٍ علميٍ على القواعد العلمية الصحيحة التي وضعها مختصو هذا الفن، وهو بذلك يضع خطاً راسخةً لسير بحثه نحو طريقة أهل العلم الراسخين، وقد استخدمت في هذه الدراسة ثلاثة مناهج ألفيتها متداخلة ولا يتم البحث إلا بها، وهي على هذا النحو:

الاستقراء، ثم التحليل والنتيجة، ونقصد بالاستقراء؛ تتبع الآثار وجمعها وتصنيفها حسب ترتيب المصحف لسور القرآن الكريم، ثم الانتقال للمنهج الوصفي بدراسة أحوال رجال السند في الآثار ووضعهم في ميزان النقد،

وأقوال علماء الجرح والتعديل، ومن ثم تحليلها ومعرفة صحيحها من سقيمها، للوصول إلى النتيجة والتي هي خلاصة الحكم على الأثر، وهذه المناهج متداخلة يكمل بعضها بعضاً للوصول إلى النتائج العلمية الصحيحة، أما عن المنهج التفصيلي للبحث فهو كما يأتي:

١- تخريج الآثار الواردة في التفسير من الصحيحين أولاً إن وجد فيهما، ثم من باقي الكتب الستة، وإلا فمن السنن والمسانيد والمجامع والأجزاء الحديثية وكتب التفسير المسندة، وفي حال السكوت عن الأثر وعزوه لتفسير يحيى بن سلام فقط؛ فإن ذلك يدل على تفرده به، وعملي فيه أنني سأذكر درجة هذا الأثر بدراسة أحوال رجال السند، قدر المستطاع.

٢- ذكر درجة كل أثر ورد في التفسير، بالاستناد على أقوال أهل العلم في هذا المجال أولاً، ثم أقوال علماء الجرح والتعديل في المجروحين من الرواة ثانياً، وإلا فالاجتهاد قدر المستطاع لمعرفة درجة الأثر.

٣- الرجوع إلى مصادر ابن أبي زمنين التي اعتمد عليها في تأليفه.

٤- دراسة الآثار المقبولة أو ما في درجتها، والمردودة أو ما في درجتها.

٥- ترجمة الأعلام الذين روى عنهم ابن أبي زمنين في تفسيره، ونقل أقوال أهل العلم فيهم جرحاً وتعديلاً.

٦- إذا ورد أثرٌ واحدٌ له طريق صحيح اكتفيت به، ولا أذكر كل الطرق الأخرى، وأنقل ما صح في الباب، إلا إذا كانت الطرق ضعيفة؛ فأجمعها طلباً لتقويتها.

١،٨ الدراسات السابقة:

بعد البحث والتمحيص لم أقف على دراسة مشاكلة لهذا الموضوع، وإنما دراسات متفرقة عن ابن أبي زمنين، كبعض الرسائل العلمية، أو تحقيقات لبعض مؤلفاته، ويجدر بالذكر أن هذه الدراسات ليس لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، اللهم إلا رسالة الباحث: الطاهر عبد الرزاق مسلّم (مرويات ابن أبي زمنين في تفسيره من غير الكتب الستة: دراسة حديثيّة)، والتي نال بها درجة الدكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، إلا أنه لم يتناول الآثار واقتصر على الأحاديث، لذا سأسرد هذه الرسائل العلمية والتحقيقات مع تعريف موجز بمحتواها، وأهم ما يستفاد منها، وبعض التعليقات عليها، مبتدأً بالأحدثِ منها:

١- دراسة بعنوان: **مرويات ابن أبي زمنين في تفسيره من غير الكتب الستة: دراسة حديثية**، للباحث: الطاهر عبد الرزاق الطاهر مسلّم، نوقشت سنة ٢٠١٧م، وهي رسالة نال بها الباحث درجة الدكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، وقد قسم الباحث رسالته إلى أربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول خصصه لعصر الإمام ابن أبي زمنين وشخصيته والتعريف بتفسيره ومقارنة تفسيره بتفسير هود بن محكم، والفصل الثاني؛ بين فيه دور الحديث في تفسير ابن أبي زمنين، أما الفصل الثالث ذكر فيه الأحاديث الضعيفة والموضوعة في تفسير ابن أبي زمنين، والفصل الرابع؛ ذكر فيه الأحاديث الواردة في تفسير ابن أبي زمنين بحسب درجتها من حيث القبول والرد.

ويستفاد من هذه الدراسة الجانب الحديثي الذي تناوله الباحث بإسهاب، فقد جمع الباحث في هذه الأطروحة كل مرويات ابن أبي زمنين الحديثية في تفسيره، سواء المرفوع منها أو الموقوف، مستثنيا ما وافق فيه الكتب الستة، لأن أحاديثها قد درسها العلماء وحكموا على درجاتها.

وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بالآتي:

- دراسة مرويات الصحابة في التفسير حيث لم تتعرض لها الدراسة السابقة بشيء يذكر، وهذا ما سيدرسه الباحث ويبذل فيه قصارى جهده بإذن الله.
- التعريف بآثار الصحابة، والحكم على أسانيدها من حيث القبول والرد.

٢- بحث بعنوان: **الإمام ابن أبي زمنين وإسهاماته في الفقه: كتابا المنتخب والمغرب أنموذجان**، للباحث: محمد بوشريط، من جامعة معسكر في الجزائر، وهو بحث محكم، تم نشره في مجلة مواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتأريخ بالجزائر، العدد التاسع، ديسمبر، سنة: ٢٠١٤.

٣- دراسة بعنوان: **الإمام ابن أبي زمنين المالكي وآراؤه العقدية**، من إعداد الباحث: شريط محمد، وإشراف: الطاهر عامر، وهي رسالة ماجستير نوقشت سنة: ٢٠١٣م، بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين، وقد قسم هذا البحث إلى مقدمة وخاتمة وفصلين، المقدمة؛ وضمنها مدخلا لموضوع الدراسة، ثم إشكالية وأهمية وسبب الاختيار، والمنهج المقتفى في الدراسة، والخطة المتبعة على النحو الآتي: الفصل الأول: وهو عبارة عن الدراسة التاريخية والشخصية حول الإمام ابن أبي زمنين رحمه الله، والتمهيد فيه إطلالة على عصر الإمام ابن أبي زمنين وما اتسم به من استقرار وهدوء، ثم المبحث الأول: الدراسة التاريخية، وفيه المطلب الأول: الحالة السياسية، والمطلب الثاني: الحالة الاجتماعية، والمطلب الثالث: الحالة العلمية والفكرية، أما عن المبحث الثاني: ففيه الدراسة الشخصية، وهي عبارة عن المطلب الأول: مصادر ترجمة الإمام ابن أبي زمنين رحمه الله، والمطلب الثاني: حياته الاجتماعية: وفيه اسمه، نسبه، أصله، مولده،

نشأته، أسرته، والمطلب الثالث: حياته العلمية، طلبه العلم ورحلاته، شيوخه، تلاميذه، آثاره العلمية، مكانته وثناء العلماء عليه، وفاته، الفصل الثاني: آراء الإمام ابن أبي زمنين العقدية.

٤- دراسة بعنوان: **انتقاءات ابن أبي زمنين التفسيرية في ضوء أقوال أئمة التأويل: دراسة تفسيرية مقارنة في الأجزاء العاشر إلى الثاني عشر من القرآن الكريم**، من إعداد الباحثة: خولة مصطفى عبد الرحمن، وإشراف: منى علي الإمام، وهي رسالة ماجستير، نوقشت سنة: ٢٠١٢م، بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن.

٥- دراسة بعنوان: **انتقاءات أبي زمنين التفسيرية في ضوء أقوال أئمة التأويل: دراسة مقارنة**، إعداد الباحثة: اعتماد محمد أحمد، وإشراف: صفية عبد الرحمن الطيب محمد، نوقشت سنة: ٢٠١١م، وهي أطروحة ماجستير نوقشت بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن.

٦- دراسة بعنوان: **انتقاءات ابن أبي زمنين: جمعاً وتوثيقاً ودراسةَ الأجزاء السابع والثامن والتاسع**، نوقشت سنة: ٢٠١١م، من إعداد الباحثة: علوية محجوب أحمد محمد صالح، إشراف: سميرة محمود المدن، وهي أطروحة ماجستير نوقشت بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن.

٧- دراسة بعنوان: **منهج الإمام ابن أبي زمنين المالكي وتقريراته في مسائل الاعتقاد: عرضاً ودراسة**، من إعداد الطالبة: سهام بنت إبراهيم بن عبد الله المجلي، وإشراف عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز العسكر، وهي رسالة ماجستير، نوقشت سنة: ٢٠١١م، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

٨- دراسة بعنوان: **ابن أبي زمنين ومنهجه في التفسير من خلال اختصاره لتفسير يحيى بن سلّام**، للباحثة: حنان عبد الله، رسالة ماجستير نوقشت سنة: ٢٠٠٩م، في جامعة الخرطوم، وقد قسمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول خصصته لشخصية الإمام ابن أبي زمنين وحياته وآثاره ووفاته، والفصل الثاني؛ وصف تفسير ابن أبي زمنين، أما الفصل الثالث فيشمل صنعته في علوم القرآن من خلال تفسيره، والفصل الرابع عنونته بطرق ابن أبي زمنين في التفسير.

ويستفاد من هذه الدراسة الجانب الحديثي الذي تناولته الباحثة باختصار في الفصل الرابع عن منهج الإمام في تفسيره القرآن بالسنة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بالآتي:

١- لم تتناول الباحثة تخريج الآثار الواردة في التفسير، بينما ستعنى هذه الدراسة بالبحث في الآثار الواردة في التفسير من المقدمة إلى نهاية سورة النساء.

٢- لم تذكر الباحثة منهج ابن أبي زمنين في توظيفه لآثار الصحابة، بينما ستولي هذه الدراسة الأولوية لتوظيف المؤلف لآثار الصحابة في تفسيره.

٩- دراسة بعنوان: **انتقاءات ابن أبي زمنين التفسيرية في ضوء أقوال أئمة التأويل: دراسة مقارنة الأجزاء ١-٦**، إعداد الباحثة: انتصار سيد أحمد الحسن، إشراف: فوزية أحمد الحسن طه، وهي أطروحة دكتوراه، نوقشت سنة: ٢٠٠٨م، بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن.

١٠- دراسة بعنوان: **ابن أبي زمنين محمد بن عبد الله الإلبيري ومنهجه الفقهي وجهوده في تدعيم المذهب المالكي بالغرب الإسلامي**، إعداد الباحث: الزهير جبيلي، إشراف الدكتور: السعيد بوركبة، وهي أطروحة دكتوراه، نوقشت بمؤسسة دار الحديث الحسنية، سنة: ٢٠٠٨م، في الرباط، المغرب.

١١- دراسة بعنوان: **منهج الإمام محمد بن أبي زمنين في تفسير القرآن العزيز**، للباحث: عبد الجواد الأسطل، رسالة ماجستير نوقشت سنة: ٢٠٠٦م، في الجامعة الإسلامية، غزة.

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، جعل للفصل الأول مبحثين، الأول تكلم فيه عن منهجه في التفسير بالمأثور، والثاني عن منهجه في علوم القرآن، أما الفصل الثاني فتناول فيه منهجه في القراءات واللغة، واضعاً لكل منهما مبحثاً خاصاً، وفي الفصل الثالث خصصه لمنهجه في تفسير آيات العقيدة والفقه، وختم البحث في الفصل الرابع بعنوان: (تفسير ابن أبي زمنين في الميزان) وذكر ما يمتاز به التفسير وبعض المآخذ على التفسير لعل أهمها:

١- يذكر المفسر في بعض الأحيان الأحاديث النبوية أو الآثار دون أن يذكر سلسلة الإسناد، حيث يقول: (قال بعضهم)، أو (ذكروا)، ثم يأتي بالخبر.

٢- كان المفسر أحياناً أخرى يقوم باختصار سلسلة الإسناد، فكان يذكر منها الصحابي أو التابعي أو الاثنين معاً، دون ذكر باقي رجال السند.

٣- ذكره للأحاديث الضعاف، خصوصاً أن كثيراً من هذه الأحاديث يوجد ما يغني عنها في كتب الصحاح.[١١]

١١ - ينظر: الأسطل. عبد الجواد. منهج الإمام محمد بن أبي زمنين في تفسير القرآن العزيز: ٢٤٧.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بالآتي:

١- تناول الباحث الجانب التفسيري لابن أبي زمنين، وذكر أهم ما يميزه عن مناهج المفسرين الأخرى، ولم يدرس أحوال رجال السند.

٢- لم يتناول الباحث دراسة الآثار دراسة موسعة لتفسير ابن أبي زمنين.

١٢- دراسة بعنوان: **الاختصار في التفسير –دراسة نظرية وتطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبغوي لتفسير الثعلبي**، من إعداد الباحث: علي العمري، رسالة ماجستير نوقشت سنة: ٢٠٠٥م، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد قسم الباحث رسالته إلى قسمين، القسم الأول اشتمل على أربعة فصول، الفصل الأول: مفهوم الاختصار، والثاني: أسبابه وأنواعه، والثالث: شروط الاختصار وفوائده وعيوبه، والرابع: آثار الاختصار.

والقسم الثاني من البحث اشتمل على الدراسة التطبيقية، واحتوت على بابين متماثلين، الأول: اختصار ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والثاني: اختصار البغوي لتفسير الثعلبي.

ويستفاد من هذه الدراسة التعرف على منهجية ابن أبي زمنين في تفسيره القرآن بأقوال الصحابة، ومدى استدلاله بالإسرائيليات وموازنتها مع منهج يحيى بن سلام، وكذلك قواعد الاختصار في جانب التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وستمتاز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بالآتي:

١- تناولت الدراسة السابقة منهج ابن أبي زمنين في اختصاره لتفسير يحيى بن سلّام، بينما سيكون العمل في الدراسة الحالية على آثار الصحابة عند ابن أبي زمنين ونقد أسانيدها بتفصيل وتوسع.

٢- لم تتعرض الدراسة السابقة للآثار ولم تبين أهميتها، بينما ستكون الدراسة الحالية موسعة في آثار الصحابة وفضلها وأهميتها والخلاف في كونها مصدر تشريع للوحي.

١٣- القسم الدراسي من كتاب **تَفْسِيرِ القُرْآنِ العَزِيزِ** لابن أبي زمنين، بتحقيق: مجموعة باحثين، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، تناول الباحثون في قسم الدراسة لهذا التفسير ترجمة لابن أبي زمنين، عصره وحياته وتلاميذه ومشايخه، وثناء العلماء عليه، ثم عرجوا إلى تحقيق هذا التفسير، وكان تحقيقاً جيداً، غير أن تخريجاته للآثار لم تكن في المستوى المطلوب، إذ كانت تفتقر لذكر درجة الأثر، أو إهمال عزوه إلى مصادره في بعض الأحيان، ويمكن القول بأن دراستي الحالية ستمتاز عن هذه الدراسة بأمرين:

- ستتميّز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة بدراسة آثار الصحابة دراسة تفصيلية، مع عدم ترك شاردة ولا واردة إلا بالتعليق عليها قدر المستطاع.
- ستمتاز الدراسة الحالية بتوظيف الآثار لتفسير ابن أبي زمنين، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

١٤- القسم الدراسي من كتاب: **منتخب الأحكام**، لابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله الغامدي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، وهو مصنَّفٌ اعتنى المؤلف فيه بتدوين الأحكام المختلفة التي تتعلق بالأقضية، وانتخب منها ما رآه مما تعم به البلوى ويكثر حدوثه، وذكرت بعض المصادر أن سبب تأليف ابن أبي زمنين لهذا الكتاب: من أجل أخيه أبي بكر بن أبي زمنين عندما تولى القضاء في إلبيرة، ووجه الاستفادة من هذه الدراسة النظر في

منهج المؤلف عند استدلاله بالآثار المتنوعة، فضلاً عن النظر في القسم الدراسي الذي أعده الباحث عبد الله الغامدي، ففيه فوائد مهجية وعلمية لها من الاستفادة مكان عظيم.

١٥- القسم الدراسي من كتاب **قُدْوَةِ الغَازِي** لابن أبي زمنين، دراسة وتحقيق: عائشة السليماني، أعدته لاستكمال نيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة: ١٩٨٧م، وطبع الكتاب بدار الغرب الإسلامي في بيروت طبعته الأولى سنة: ١٩٨٩م، وهو كتاب قيم في الحديث النبوي، ألفه ابن أبي زمنين عن فضائل الجهاد في سبيل الله.

وقد قسمت الباحثة قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول عصر المؤلف، وتناولت فيه الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية، أما الفصل الثاني فخصصته لحياة المؤلف، وتحدثت فيه عن اسمه ونسبه، وأصله ومولده ونشأته، أسرته، وحياته العلمية، وفاته، وفي الفصل الثالث؛ مهّدَتْ للتعريف بكتاب قدوة الغازي، وإثبات العنوان، وتوثيق نسبته لمؤلفه، ومصادر المؤلف ومنهجه في التأليف، وبينت هذه الدراسة مكانة ابن أبي زمنين الحديثية فخلصت إلى الآتي:

١- روى ابن أبي زمنين عن والده عبد الله بن عيسى (ت: ٣٥٩هـ)، وكانت روايته في كتاب أصول السنة وحده ٦٤ حديثاً وأثراً.

٢- لازم ابن أبي زمنين العلّامة إسحاق بن إبراهيم بن مسرة (ت: ٣٥٢هـ)، وروى عنه الأحاديث الكثيرة، كما قصد المحدث وهب بن مسرة الحجازي (ت: ٣٤٦هـ)، وتخرج على يديه.

٣- أَقْرَأَ ابن أبي زمنين الحديث والفقه، فكان يروي الموطأ عن أحمد بن مطرف (ت: ٣٥٢)، عن عبيد الله بن يحيى بن يحيى (ت: ٢٩٧هـ)، عن أبيه يحيى (ت: ٢٣٣هـ)، عن الإمام مالك (ت: ١٧٩)، وقد روى الموطأ من طريق أخرى، عن ابن المشاط (ت: ٣٥٢هـ)، عن عبيد الله يحيى بن يحيى (ت: ٢٩٧هـ).

٤- روى ابن أبي زمنين المدونة عن وهب بن مسرة (ت: ٣٤٦هـ)، عن ابن وضاح (ت: ٢٨٧هـ)، عن سحنون (ت: ٢٤٠هـ).

٥- أصبح التسليم بفضله وامتيازه في علم الحديث أمراً مجمعاً عليه، قال ابن الخطيب (٧٧٦هـ): "كان من كبار المحدثين والعلماء الراسخين". (ينظر: الخطيب. لسان الدين. الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٧٣/٣، وينظر: الإلبيري. ابن أبي زمنين. قدوة الغازي، ص: ٥٠-٥١).

١٦- القسم الدراسي من كتاب **أُصُولِ السُّنَّةِ**، لابن أبي زمنين، دراسة وتحقيق: محمد هارون، وهي رسالة ماجستير نوقشت سنة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، بإشراف العلّامة: عبد المحسن العباد، ونشرته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة سنة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، وخرج أحاديثه فيما بعد: عبد الله البخاري، وسماه: (رياض الجنة بتخريج أصول السنة)، وهو كتاب عظيم في بيان معتقد أهل السنة والجماعة، والرد على أهل الأهواء والبدع، ويعد من أهم المؤلفات المسندة التي ألفت في نصرة السنة النبوية، وكذلك حقق هذا الكتاب أبو مالك الرياشي وأعاد مقابلة المطبوعة بالمخطوطة سنة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، وزاد في التخريج والتعليق على الأحاديث بما زاد من إثراء الكتاب بفوائد حديثية جليّة قيّمة، وقد طبعته دار الفرقان بالقاهرة، ويستفاد من هذه الدراسة لأطروحتنا؛ منهج ابن أبي زمنين في مصنفاته الأخرى من حيث الرواية، واستشهاده بالأحاديث مختلفة الدرجات ومقارنتها بما جاء في تفسيره.

وتختلف الدراسة السابقة عن دراستنا بالآتي:

١- لم تتحدث الدراسة السابقة عن توظيف آثار الصحابة عند ابن أبي زمنين.

٢- لم تتوسع الدراسة السابقة في ذكر حياة المؤلف العلمية، ومدى تأثره بالمحيط السياسي والاجتماعي في القرن الرابع الهجري.

١،٩ هيكلية الدراسة:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة التقسيم الآتي:

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والمنهج المتبع، ثم الدراسات السابقة.

التمهيد: ويتم الحديث فيه عن:

آثار الصحابة وأهميتها في التفسير.

الفصل الأول: الآثار المروية عن الصحابة تعريفها وعددها:

المبحث الأول: التعريف بالآثار المروية عن الصحابة وأقوال العلماء في ذلك.

المبحث الثاني: أثر الآثار المروية عن الصحابة.

المبحث الثالث: حكم الاحتجاج بالآثار المروية عن الصحابة ومناهج الاختلاف في ذلك.

المبحث الرابع: أقوال أهل العلم في عدد الآثار المروية عن الصحابة.

الفصل الثاني: دور الأثر في تفسير ابن أبي زمنين:

المبحث الأول: دور الأثر في بيان التفسير.

المبحث الثاني: دور الأثر في بيان الإيمان.

المبحث الثالث: دور الأثر في علم القراءات.

المبحث الرابع: دور الأثر في بيان المعاني اللغوية.

الفصل الثالث: الآثار الضعيفة والموضوعة المروية عن الصحابة في تفسير ابن أبي زمنين:

المبحث الأول: الأثر الضعيف، معناه وأقسامه، وحكم العمل به.

المبحث الثاني: استشهاد ابن أبي زمنين بالآثار الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات وطريقة عرضه لها.

المبحث الثالث: استشهاده بالآثار الضعيفة والموضوعة في بعض مؤلفاته الأخرى مقارنة بهذا التفسير.

المبحث الرابع: منهجه في قبول الأثر الضعيف أو رده.

الفصل الرابع: الآثار الواردة في تفسير ابن أبي زمنين بحسب درجتها من حيث القبول والرد:

المبحث الأول: الآثار الواردة في تفسير ابن أبي زمنين من المقدمة إلى نهاية سورة النساء.

المبحث الثاني: الآثار المقبولة أو ما في حكمها.

المبحث الثالث: الآثار الضعيفة أو ما في حكمها.

الفصل الخامس: مقارنة مرويات ابن أبي زمنين للآثار المروية عن الصحابة مع الكتب الأخرى:

المبحث الأول: مقارنة مرويات ابن أبي زمنين للآثار المروية عن الصحابة مع تفسير هود بن محكم الهواري.

المبحث الثاني: عدد الآثار المروية عن الصحابة التي اتفقت مع مرويات الكتب الأخرى، وبيان أفراده.

المبحث الثالث: متابعة النسخ الخطية لتفسير يحيى بن سلام وابن أبي زمنين.

خاتمة البحث: وتحتوي أهم النتائج والتوصيات التي سيتوصل لها الباحث -إن شاء الله تعالى-

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

١،١٠ الآثار المروية عن الصحابة تعريفها وعددها

المبحث الأول: التعريف بالآثار المروية عن الصحابة وأقوال العلماء في ذلك.

المبحث الثاني: أثر الآثار المروية عن الصحابة.

المبحث الثالث: حكم الاحتجاج بالآثار المروية عن الصحابة ومناهج الاختلاف في ذلك.

المبحث الرابع: أقوال أهل العلم في عدد الآثار المروية عن الصحابة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١،١١ المبحث الأول: التعريف بالآثار المروية عن الصحابة وأقوال العلماء في ذلك

من البدَهِي عند أهل العلم في تعريفهم لأية مبحث؛ تعريفهم لأجزائه إذا كان مركباً، ثم تعريف مفهومه بصيغته المركبة، ومطلبنا هنا تعريف كلمتي: "أثر الصحابي"، بإفراد كل واحدة، ثم بالمفهوم المركب، فنقول وبالله التوفيق:

١،١١،١ أولاً: تعريف الأثر:

الأَثر لغة: بَقِيَّةُ الشَّيْءِ، وَالْجَمْعُ آثَارٌ وأُثور، وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِه وَفِي أَثَرِه أَي بَعْدَهُ، والتأْثير: إِبْقاءُ الأَثر فِي الشَّيْءِ، وأَثَّرَ فِي الشَّيْءِ: تَرَكَ فِيهِ أَثراً، والآثارُ: الأَعْلام.[١٢]

والأثر في الاصطلاح: يطلق الأثر في اصطلاح أهل العلم الشرعي: عن الخبر، وسنن النبي ﷺ وآثاره وأخباره، يقال: حديث مأثور: أي ما يقال بين الناس بإخباره لبعضهم، أو ما يُحَدِّث به الخلف عن السلف، تقول: أثرت الحديث؛ بمعنى: رويته، ويسمى المحدث أثريًا نسبةً إلى الأثر، وقد اختلف علماء الإسلام في المفهوم الاصطلاحي لكلمة الأثر على مذهبين مشهورين:

(أ):- مذهب المحدثين:

تحقيق مذهب المُحَدِّثين أن الأثر هو ما ينقل عن رسول ﷺ دراية أو رواية، أو ما ينقل عن غيره، فيطلقه العلماء على المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وقد صنف الإمام أبو جعفر الطحاوي مصنفه المشهور: "شرح معاني الآثار"، وهذا الكتاب يشتمل على المرفوع والموقوف والمقطوع؛ لذلك؛ فإن هذا المفهوم موافق للمعنى اللغوي، فتقول: أثرت الحديث يعني رويته.

---

١٢ – ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/١٧٣، مادة: أثر، تحقيق: هنداوي، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ٤/٥، مادة: أثر.

قال النووي: "الْمَذْهَب الْمُخْتَار الَّذِي قَالَهُ الْمُحَدِّثُونَ وَغَيْرُهُمْ وَاصْطَلَحَ عَلَيْهِ السلف وجماهير الخلف وهو أن الْأَثَر يُطْلَقُ عَلَى الْمَرْوِيِّ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ".[١٣]

وهذا المعتمد عند جماهير أهل الحديث؛ فالأثر: كل ما روي عن السلف، سواء رُفِعَ إلى النبي ﷺ، أو كان موقوفاً على الصحابة أو مقطوعاً على التابعين، قال السخاوى في معنى الأثر: "وَاصْطِلَاحًا: الْأَحَادِيثُ مَرْفُوعَةً كَانَتْ أَوْ مَوْقُوفَةً، عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَمِنْهُ: "شَرْحُ مَعَانِي الْآثَارِ" ; لِاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ قَصَرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْمَوْقُوفِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ، وَانْتَسَبَ كَذَلِكَ جَمَاعَةٌ، وَحَسُنَ الِانْتِسَابُ إِلَيْهِ مِمَّنْ يُصَنِّفُ فِي فُنُونِهِ".[١٤]

(ب): مذهب: علماء خراسان:[١٥]

قال فقهاء خراسان: إن الأثر هو ما يروى عن الصحابي فقط، ولا يختص بما يروى عن رسول الله ﷺ فيطلق على غير المرفوع، قال ابن الصلاح –رحمه الله:– "وَمَوْجُودٌ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ الْخُرَاسَانِيِّينَ تَعْرِيفُ الْمَوْقُوفِ بِاسْمِ الْأَثَرِ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْفُورَانِيُّ مِنْهُمْ فِيمَا بَلَغَنَا عَنْهُ: الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: " الْخَبَرُ مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ

---

١٣ – النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٣/١.

١٤ – السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: ١٧/١، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

١٥ – خراسان بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمّات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو، وهي كانت قصبتها، وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعدّ ما وراء النهر منها وليس الأمر كذلك، ينظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان: ٣٥٠/٢، قلت: ويطلق عليها خراسان الكبرى، وهي إقليم قديم يشمل إيران وأفغانستان وتركمانستان، وبعض مناطق آسيا الوسطى حالياً، وعلماء خراسان كثر؛ ونقصد هنا علماء الحديث؛ من أشهرهم: مسلم بن الحجاج، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو حاتم الرازي، وعبد الله بن المبارك، والطبراني، والرامهرمزي، وابن منده، وابن ماجه، وابن خزيمة، والقيسراني، وإسحاق بن راهويه، والنسائي، وأبو نعيم الأصبهاني، والترمذي، وغيرهم كثير.

ﷺ وَالْأَثَرُ مَا يُرْوَى عَنِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ"،[١٦] وعلى هذا فيطلق الأثر على الموقوف والمقطوع، ولا يطلق على المرفوع.

قال السخاوى: "وَظَاهِرُ تَسْمِيَةِ الْبَيْهَقِيِّ كِتَابَهُ الْمُشْتَمِلَ عَلَيْهِمَا بِـ " مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ " مَعَهُمْ، وَكَأَنَّ سَلَفَهُمْ فِيهِ إِمَامُهُمْ، فَقَدْ وُجِدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرًا، وَاسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَالَ: لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِي الْمَرَاتِبِ يَقْتَضِي التَّفَاوُتَ فِي الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهَا، فَيُقَالُ لِمَا نُسِبَ لِصَاحِبِ الشَّرْعِ: الْخَبَرُ، وَلِلصَّحَابَةِ: الْأَثَرُ، وَلِلْعُلَمَاءِ: الْقَوْلُ، وَالْمَذْهَبُ، وَلَكِنِ الْمُحَدِّثُونَ -كَمَا عَزَاهُ إِلَيْهِمُ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابَيْهِ- يُطْلِقُونَ الْأَثَرَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ"،[١٧] لذا نظم الحافظ العراقي في ألفيته:

وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ *** بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ

وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرْ *** وَإِنْ تَقِفْ بِغَيْرِهِ، قَيِّدْ تَبَرْ[١٨]

---

١٦ – ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح؛ ص: ٤٦، تحقيق: نور الدين عتر، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، دار الفكر، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

١٧ – السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: ١٣٧/١، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

١٨ – الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ألفية العراقي، المسماة التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: ص: ١٠٢، البيتان: ١٠١، ١٠٢، تحقيق: العربي الفرياطي، الطبعة الثانية: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، دار المنهاج، السعودية.

قال ابن حجر: ويقال للموقوف والمقطوع: الأثر،[١٩] وسُئِلَ الإمام الرملي عَنْ تَعْرِيفِ الْأَثَرِ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْأَثَرِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ هُوَ الْحَدِيثُ سَوَاءٌ أَكَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَوْقُوفًا، وَإِنْ قَصَرَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْمَوْقُوفِ.[٢٠]

يقول الباحث مستعينا بربه: وهذا المعارف عليه الآن، وانتشر بين الدارسين؛ أن الأثر؛ هو كل ما روي عن الصحابة –رضي الله عنهم–.

٢،١١،١ ثانياً: تعريف الصحابي:

الصحبة في اللغة: صَحِبَه يَصْحَبُه صُحْبة، بِالضَّمِّ، وصَحابة، بِالْفَتْحِ، وَصَاحَبَهُ: عَاشَرَهُ، والصَّحْب: جَمْعُ الصَّاحِبِ مِثْلِ رَاكِبٍ وَرَكْبٍ. والأَصْحاب: جَمَاعَةُ الصَّحْب مِثْلَ فَرْخ وأَفْراخ. وَالصَّاحِبُ: المعاشر؛ لَا يتعدَّى تَعَدِّيَ الْفِعْلِ، أعني أَنك لَا تَقُولُ: زَيْدٌ صاحِبٌ عَمْراً، لأَنهم إِنما اسْتَعْمَلُوهُ اسْتِعْمَالَ الأَسماء، نَحْوَ غُلَامِ زَيْدٍ.[٢١]

أما تعريف الصحابي في اصطلاح العلماء، فيقول الحافظ ابن حجر: "وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك؛ أن الصحابيّ: من لقي النبيّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو

---

١٩ – العسقلاني، أحمد بن حجر، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ٤٢٧/٤، المحقق: عصام الصبابطي، عماد السيد، الطبعة الخامسة: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، دار الحديث، القاهرة، مصر.

٢٠ – الرملي، محمد بن أبي العباس، فتاوى الرملي: ٣٧١/٤، تاريخ النشر: ١٢٩٩هـ – ١٨٨٢م، المكتبة الإسلامية، المنامة، البحرين.

٢١ – ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ٥١٩/١، مادة: صحب.

قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى".[٢٢]

١،١١،٣ ثالثاً: تعريف آثار الصحابة –بالمعنى المركب–.

تقدم تعريف الأثر والصحابي في اللغة والاصطلاح، وهنا نذكر المقصود بآثار الصحابة بالمعنى المركب، فآثار الصحابة هو كل ما يروى عن الصحابة من قول أو فعل أو تقرير موقوفٍ عليهم، ولم يرفعوه إلى النبي ﷺ، فإذا رفعوه؛ سُمي مرفوعاً.

قال البيقوني:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ *** قَوْلٍ وفعل فهو مَوْقُوفٌ زُكِنْ

وقال: وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِي المرْفُوعُ *** وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطــوع[٢٣]

---

٢٢ – العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ١/١٥٨، الفصل الأول في تعريف الصحابي، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٣ – البيقوني، عمر بن محمد، المنظومة البيقونية، ص: ٨، ٩، البيتين: ٧، ١٥، لطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، دار المغني، الرياض، السعودية.

وقد اختلف علماء الحديث مع علماء الأصول في تعريف الصحابي، فقال أبو المظفر السمعاني: "أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً، أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة وذلك لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحابة".[٢٤]

وقال البخاري: "ومن صحب رسول الله ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه".[٢٥]

ووافق ابن حجر البخاري في تعريفه، وجعله أولى التعريفات، وزاد عليه قيداً، وهو: "ومات على ذلك" حتى يخرج بذلك من ارتد، وعليه عرف الصحابي بقوله: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي رسول الله ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه، أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى"،[٢٦] وقد رجح السيوطي هذا التعريف كما في تدريب الراوي.[٢٧]

أما أهل أصول الفقه؛ فمذهبهم أن الصحابي؛ لا يكون كذلك إلا بالإقامة عند رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، أو غزا معه غزوة أو غزوتين، قال السيوطي: "وَعَنْ أَصْحَابِ الْأُصُولِ أَوْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ صَحَابِيًّا إِلَّا مَنْ أَقَامَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ أَوْ غَزَا

---

٢٤ – ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح؛ ص: ٢٦٣، تحقيق: نور الدين عتر، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، دار الفكر، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

٢٥ – البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ٢/٥، بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كتاب المناقب.

٢٦ – العسقلاني، أحمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ١٥٨/١، الفصل الأول في تعريف الصحابي، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٧ – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٦٦٧/٢، النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالثَلَاثُونَ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تحقيق: نظر الفاريابي، الطبعة السادسة: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، دار طيبة، الرياض، السعودية.

مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزْوَتَيْنِ؛ فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يُعَدَّ جَرِيرٌ الْبَجَلِيُّ وَشِبْهُهُ صَحَابِيًّا، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ صَحَابَةٌ ثُمَّ تُعْرَفُ صُحْبَتُهُ بِالتَّوَاتُرِ وَالِاسْتِفَاضَةِ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا".[٢٨]

وذكر السيوطي أقوالاً أخر في تدريب الراوي، وليس هذا محل نقلها، وهناك أقوال أخر ذكرها السيوطي في التدريب، والراجح ما سبق ذكره عن البخاري –رحمه الله–.

١،١٢ المبحث الثاني: أهمية الآثار المروية عن الصحابة

لا شك أن للصحابة –رضوان الله عليهم– فضلاً عظيماً في الإيمان بالله تعالى، ونصرة رسوله ﷺ ونشر دين الإسلام، فهم الذين سخرهم الله تعالى لحفظ دينه، والجهاد في سبيله، وهم من قال فيهم –تبارك وتعالى:– ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾.[٢٩]

والآيات والأحاديث في فضلهم متواترة مشتهرة، ولا يجهل حقهم إلا أهل الأهواء والبدع كالروافض الذين انتشر غيظهم، واستفحل شرهم في حق خير البشر بعد الملائكة والرسل، فالطاعن في الصحابة طاعن في دين

---

٢٨ – المصدر نفسه.

٢٩ – سورة الفتح، الآية: ٢٩.

الإسلام، منتقص لحقه، شاء أم أبى، لأن الله تعالى عندما أرسل رسوله؛ اختار له صحباً يعينونه ويقومون بنصره، فالله لا يختار لدينه ضعفاء الإيمان، أو ناقضي الأمانة، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاته سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾.[٣٠]

قال ابن القيم: "فالله –عز وجل– أعلم حيث يجعل رسالاته أصلاً وميراثاً فهو أعلم بمن يصلح لتحمل رسالته فيؤديها إلى عباده بالأمانة والنصيحة وتعظيم المرسل والقيام بحقه والصبر على أوامره والشكر لنعمه والتقرب إليه، ومن لا يصلح لذلك، وكذلك هو سبحانه أعلم بمن يصلح من الأُمم لوراثة رسله والقيام بخلافتهم وحمل ما بلغوه عن ربهم، قال عبد الله بن مسعود: إن الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد ﷺ خير قلوب أهل الأرض فاختصه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد فاختارهم لصحبته".[٣١]

---

٣٠ – سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

٣١ – ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، طريق الهجرتين وباب السعادتين، ص: ٩٧، الطبعة الثانية: ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، دار السلفية، القاهرة، مصر، والأثر **موقوف**، على عبد الله بن مسعود، رواه أحمد في مسنده بإسناد حسن، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: "إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ"، قال أحمد شاكر: إسناده حسن من أجل عاصم –وهو ابن أبي النجود–، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر –وهو ابن عياش–، فمن رجال البخاري، وأخرج له مسلم في "المقدمة"، وأخرجه البزار (١٣٠) (زوائد) ، والطبراني في "الكبير" (٨٥٨٢) من طريق أبي بكر بن عياش، بهذا الإسناد. قال البزار: رواه بعضهم عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١/١٧٧–١٧٨، ونسبه إلى أحمد والبزار والطبراني، وقال: رجاله موثقون، وأخرجه بنحوه الطيالسي (٢٤٦) ، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ١/٣٧٥–٣٧٦، والطبراني في "الكبير" (٨٥٨٣) ، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" ١/١٦٦–١٦٧، والبغوي في "شرح السنة" (١٠٥) ، من طرق عن المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله"، ا.هـ، ثم عدد له طرقا أخرى، وطرقا مرفوعة لكن لا يصح رفعها.

ومن عظيم فضل الله تعالى على الصحابة الكرام؛ أن جعلهم عدولاً وأصحاب صدق بلا استثناء، كيف لا يكون ذلك وهم الذين شهدوا خير القرون الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيء أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادته).[٣٢]

لذلك؛ فإن كل طاعن يطعن فيهم أو في واحد منهم؛ فإنما هو المطعون المخذول، فلا يطعن في العدول إلا كل مغبون مأفون،[٣٣] قال ابن كثير: "والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله، من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل".[٣٤]

ولعلنا نوجز أهمية أقوال الصحابة وأفعالهم في التالي:

١- تتجلى أهمية قول الصحابة في كونهم عاصروا رسول الله ﷺ وآمنوا به، واتبعوا سبيله، وأخذوا عنه دينهم، وتعلموا من مشكاة النبوة بلا واسطة، فجعلهم الله هداة مهتدين.

---

٣٢ – **متفق عليه**، رواه البخاري في صحيحه: ٩١/٨، برقم: ٦٤٢٩، بَاب: مَا يُحْذَرُ مِنْ زَهَرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا، كتاب الرقاق، والقشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ١٩٦٣/٤، برقم: ٢٥٣٣، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، كتاب فضائل الصحابة.

٣٣ – الرجل المأفون: ضعيفُ العقلِ والرأْيِ، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ١٩/١٣، مادة: أفن.

٣٤ – ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، ص: ١٨٢، النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثانية: ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢- عاين الصحابة النبي ﷺ في حله وترحاله، فنقلوا عنه ما عاينوه، فاستفادت الأمة من علومهم إلى يوم الدين، وكما قال عليه الصلاة والسلام: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله)،[٣٥] فهم خلف رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهم أعدل من حمل العلم من بعده.

٣- حفظ الصحابة السنة، فنقلوها كما حفظوها وعاصروا المرسل بها، ولولا الله تعالى الذي تعهد بحفظ لدينه بتسخيره لهم لحفظ السنة؛ لضاع أغلب الدين، لأنهم هم الذين نقلوا القرآن والسنة إلينا بالتواتر، فكثير من القضايا الشرعية لا نعلمها إلا بنقولهم وأعمالهم.

٣- الصحابة كلهم عدول كما هو مقرر في شريعة الإسلام، وأقوالهم وأفعالهم كالحجة في شريعة الإسلام التي لا بد أن يتعلمها كل مسلم، لأن ذلك معين على فهم الدين الذي يتحقق بفهم سلف الأمة.

١،١٣ المبحث الثالث: حكم الاحتجاج بالآثار المروية عن الصحابة ومناهج الاختلاف في ذلك

إذا بحثنا في أدلة الأحكام الشرعية الفرعية؛ فسنجِدُ أقوالاً متباينة في القول بحجية الصحابي، ويمكن تلخيصها في الآتي:

---

٣٥ - **حسن**، بمجموع طرقه، رواه البزار في مسنده: ٢٤٧/١٦، برقم: ٩٤٢٣، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى سنتي: ١٩٨٨م، - ٢٠٠٩م المدينة النبوية، السعودية.

القول الأول: قول الصحابي حُجَّةٌ، ويجب العمل به، وقال بهذا القول: مالك[٣٦] والشافعي،[٣٧] وأحمد،[٣٨]...

وعلى هذا القول جمع من علماء الأصول والفقه من الحنفية،[٣٩] وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية،[٤٠]...

---

٣٦ – مذهب الإمام مالك في المشهور عنه؛ أن قول اجتهاد الصحابي حجة في حق من بعدة من أئمة الاجتهاد، بشرط عدم معارضته لأصل أقوى منه؛ كعمل أهل المدينة، فمثال قول الصحابي في المذهب المالكي: رأيه في مسألة ذات الوليين، فإن المرأة إذا جعلت أمر زواجها بيد وليين فزوجاها من رجلين كفأين فالمعتبر أولهما إن عرف، فقد اعتمد مالك –رحمه الله– في هذه المسألة على قضاء عمر رضي الله عنه، ينظر: القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق: ١٩٣/٣، تحقيق: خليل منصور، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧ – ينظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الأم: ٣٤/٤، (د.ط)، سنة النشر: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٨ – ينظر: البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص: ٣٩٢، بَابُ ذِكْرِ مَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى قَبُولِ الْمَرَاسِيلِ وَإِيجَابِ الْعَمَلِ بِهَا وَالرَّدِّ عَلَيْهِ، تحقيق: أبو عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، الطبعة الأولى: ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م، المكتبة العلمية، المدينة النبوية، السعودية.

٣٩ – قال ابن عبد البر في الانتقاء: "عن عَمْرُو بْنُ سُلَيْمَانَ الْعَطَّارُ قَالَ كُنْتُ بِالْكُوفَةِ أُجَالِسُ أَبَا حَنِيفَةَ فَتَزَوَّجَ زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْل فحضره أَبُو حنيفَة فَقَالَ لَهُ تَكَلَّمْ فَخَطَبَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ هَذَا زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ وَهُوَ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَمٌ مِنْ أَعْلامِهِمْ فِي حَسَبِهِ وَشَرَفِهِ وَعِلْمِهِ فَقَالَ بَعْضُ قَوْمِهِ مَا يَسُرُّنَا أَنَّ غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ خَطَبَ حِينَ ذَكَرَ خِصَالَهُ وَكَرِهَ ذَلِكَ بَعْضُ قَوْمِهِ وَقَالُوا لَهُ حَضَرَ بَنُو عَمِّكَ وَأَشْرَافُ قَوْمِكَ وَتَسْأَلُ أَبَا حَنِيفَةَ يَخْطُبُ فَقَالَ لَوْ حَضَرَ أَبِي قَدَّمْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ وَزُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ عَنْبَرِيٌّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ وَنا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ أَبِي قُرَّةَ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ ضُرَيْسٍ يَقُولُ شَهِدْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ مَا تَنْقِمُ عَلَى أَبِي حنيفَة قَالَ لَهُ وَمَاله قَالَ سمعته يَقُول آخذ بِكِتَاب الله فمالم أَجِدْ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ولافى سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذْتُ بِقَوْلِ أَصْحَابِهِ آخُذُ بِقَوْلِ مَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ وَأَدَعُ مَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ وَلا= =أَخْرُجُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ"، النمري، يوسف بن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، ص: ١٤٢، الطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠ – ينظر: الحراني، أحمد بن الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠/١٤، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ – ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية.

وابن القيم في إعلام الموقعين،[٤١] والشاطبي في الموافقات،[٤٢] إلا إذا تخالفت أقوالهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنْ انْتَشَرَتْ وَلَمْ تُنْكَرْ فِي زَمَانِهِمْ فَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ تَنَازَعُوا رُدَّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ لَهُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ"،[٤٣] والدليل على حجية قول الصحابي: قوله -تعالى:- ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

---

٤١ – حيث قال: "وَإِنْ لَمْ يُخَالِفْ الصَّحَابِيُّ صَحَابِيًّا آخَرَ فَإِمَّا أَنْ يَشْتَهِرَ قَوْلُهُ فِي الصَّحَابَةِ أَوْ لَا يَشْتَهِرُ، فَإِنْ اشْتَهَرَ فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الطَّوَائِفِ مِنْ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: هُوَ حُجَّةٌ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَقَالَتْ شِرْذِمَةٌ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ: لَا يَكُونُ إجْمَاعًا وَلَا حُجَّةً، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِرْ قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ اُشْتُهِرَ أَمْ لَا فَاخْتَلَفَ النَّاسُ: هَلْ يَكُونُ حُجَّةً أَمْ لَا؟ فَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ أَنَّهُ حُجَّةٌ هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْحَنَفِيَّةِ، صَرَّحَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَذَكَرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَصًّا، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِهِ، وَتَصَرُّفُهُ فِي مُوَطَّئِهِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ إسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَهُوَ مَنْصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَنْهُ وَاخْتِيَارُ جُمْهُورِ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ، أَمَّا الْقَدِيمُ فَأَصْحَابُهُ مُقِرُّونَ بِهِ، وَأَمَّا الْجَدِيدُ فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يُحْكَى عَنْهُ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ عَنْهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ جِدًّا؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْفَظُ لَهُ فِي الْجَدِيدِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَغَايَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ نَقْلِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْكِي أَقْوَالًا لِلصَّحَابَةِ فِي الْجَدِيدِ ثُمَّ يُخَالِفُهَا، وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ حُجَّةً لَمْ يُخَالِفْهَا، وَهَذَا تَعَلُّقٌ ضَعِيفٌ جِدًّا، فَإِنَّ مُخَالَفَةَ الْمُجْتَهِدِ الدَّلِيلَ الْمُعَيَّنَ لِمَا هُوَ أَقْوَى فِي نَظَرِهِ مِنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَاهُ دَلِيلًا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، بَلْ خَالَفَ دَلِيلًا لِدَلِيلٍ أَرْجَحَ عِنْدَهُ مِنْهُ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يَرَاهُ فِي الْجَدِيدِ إذَا ذَكَرَ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ مُوَافِقًا لَهَا لَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا وَحْدَهَا كَمَا يَفْعَلُ بِالنُّصُوصِ، بَلْ يُعَضِّدُهَا بِضُرُوبٍ مِنْ الْأَقْيِسَةِ؛ فَهُوَ تَارَةً يَذْكُرُهَا وَيُصَرِّحُ بِخِلَافِهَا، وَتَارَةً يُوَافِقُهَا وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا بَلْ يُعَضِّدُهَا بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَهَذَا أَيْضًا تَعَلُّقٌ أَضْعَفُ مِنْ الَّذِي قَبْلَهُ؛ فَإِنَّ تَظَافُرَ الْأَدِلَّةِ وَتَعَاضُدِهَا وَتَنَاصُرِهَا مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلَا يَدُلُّ ذِكْرُهُمْ دَلِيلًا ثَانِيًا وَثَالِثًا عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ قَبْلَهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ عَنْهُ بِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْمَصِيرُ إلَيْهِ، فَقَالَ: الْمُحْدَثَاتُ مِنْ الْأُمُورِ ضَرْبَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا أُحْدِثَ يُخَالِفُ كِتَابًا أَوْ سُنَّةً أَوْ إجْمَاعًا أَوْ أَثَرًا فَهَذِهِ الْبِدْعَةُ الضَّلَالَةُ، وَالرَّبِيعُ إنَّمَا أَخَذَ عَنْهُ بِمِصْرَ، وَقَدْ جَعَلَ مُخَالَفَةَ الْأَثَرِ الَّذِي لَيْسَ بِكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إجْمَاعٍ ضَلَالَةً، وَهَذَا فَوْقَ كَوْنِهِ حُجَّةً، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ مَدْخَلِ السُّنَنِ لَهُ: بَابُ ذِكْرِ أَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ إذَا تَفَرَّقُوا"، ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٩٢/٤، فَصْلٌ: رَأْيُ الشَّافِعِيِّ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ – ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٢ – الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات: ٧٤/٥، تحقيق: مشهور بن حسن، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، دار ابن عفان، القاهرة، مصر.

٤٣ – الحراني، أحمد بن الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠/١٤، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية.

بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾،[٤٤] فالله تعالى زكاهم، وأعلى منزلتهم، وزكى من اتبع سبيلهم، وهذا دليل على حجية أقوالهم في تقريراتهم للأحكام الشرعية.

والقول الثاني: أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً: وهو مذهب جمهور الشافعية.[٤٥]

والقول الثالث: أنه حجة إن كان مما لا مجال للرأي فيه فقط، أي أخبارهم في الغيبيات، والعبادات، لأنهم لا ينقلون إلا ما رأوه عن رسول الله ﷺ أو فهموه منه، وبهذا قال جماعة من الأحناف.[٤٦]

والقول الرابع: قول أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– حجة دون غيرهما، كما جاء صحيح مسلم أن أصحاب النبي ﷺ كانوا معه في سفر فقال: (... فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ يَرْشُدُوا)،[٤٧] وحكي عن جماعة

---

٤٤ – سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

٤٥ – ينظر: الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: ٣١/١، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٦ – المنبجي، علي بن أبي زكرياء، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب: ٢٢٠/١، تحقيق: محمد فضل المراد، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، دار القلم، دمشق، سوريا.

٤٧ – القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ٤٧٢/١، برقم: ٣١١، باب: قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا، كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

من الأصوليين،[٤٨] ونقله شيخ الإسلام في رواية عن أحمد،[٤٩] وقولهم داخل فيمن استدل بحجية الصحابة بإطلاق.

القول الخامس: قول الخلفاء الأربعة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي –رضي الله عنهم– حجة معتبرة ولا ينظر إلى غير قولهم من الصحابة، ودليل أصحاب هذا القول: حديث العرباض بن سارية –رضي الله عنه– قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا يا رسول الله؛ كأنها موعظة مودع! فأوصنا! قال: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة).[٥٠]

---

٤٨ – ينظر: المقدسي، الموفق ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ٤٦٧/١، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، مؤسسة الريّان، بيروت، لبنان، والغزالي، محمد بن محمد، المستصفى، ص: ١٧٠، مَسْأَلَة تَقْلِيدِ الصَّحَابَةِ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة: الأولى: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩ – ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى: ٤/ ٤٣١، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٠ – الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي: ٢٢٩/١، برقم: ٩٦، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م، دار المغني، الرياض، السعودية، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: ٥٢٦/٦، برقم: ٢٧٣٥، وينظر: السجستاني، سليمان بن الأشعث، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني؛ ص: ٣٦٩، برقم: ١٧٩٢، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، مكتبة ابن تيمية، مصر، حيث قال: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ غَيْرَ مَرَّةٍ، يُسْأَلُ، يُقَالُ: لِمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ سُنَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ مَرَّةً لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» ، فَسَمَّاهَا سُنَّةً، قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ؟ قَالَ: لَا، أَلَيْسَ هُوَ إِمَامٌ؟ قَالَ: بَلَى، قِيلَ لَهُ: تَقُولُ لِمِثْلِ قَوْلِ أُبَيٍّ، وَمُعَاذٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: مَا أَدْفَعُهُ أَنْ أَقُولَ، وَمَا يُعْجِبُنِي أَنْ أُخَالِفَ أَحَدًا مِنْهُمْ".

يقول الباحث مستعينا بربه: والراجح في هذه المسألة؛ أن الصحابة كلهم عدول لا يستثنى أحد منهم، وقولهم حجة بشروط، وأقوالهم لها ضوابط وأحوال، نوجزها في الآتي:

- ألا يخالف قول الصحابي أو فعله النص الصريح من الكتاب أو السنة الصحيحة.
- أن يكون قول الصحابي ثابتاً عنه، فلا عبرة بما لم يصح، فضلاً عن الذي لا أصل له، أو المكذوب عليه.
- أن يكون قول الصحابي في التشريع، لأن قوله إما أن يكون قد أخذه من رسول الله ﷺ قولاً أو فعلا، أو قد يكون من اجتهاده، فإذا كان قوله في أمور الدنيا فهو غير ملزِم، وفي ذلك قال لهم رسول الله –عليه الصلاة والسلام:– (أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ).[٥١]
- تحرير موضع الاستدلال في قول الصَّحابي إذا لم ينتشر ولَم يُخالفه صحابِيٌّ آخَر، فإنه يعد من الأدلة الشرعية للأحكام، وقوله حجَّة؛ مقدَّمٌ على القياس عند الأئمة الأربعة.
- قول الصحابي في الأمور التي ليس فيها باب للاجتهاد، كحديثه عن الأمور الغيبية، والبعث، والجنة والنار، الذي لا يقال مثله بالاجتهاد، فهذا القول حكمه حكم الرفع؛ لأنه ليس من قبيل القول بالرأي.
- إذا نقل عن الصحابي أخبار أهل الكتاب؛ فإن النقل يكون له حكم أخبار بني إسرائيل.[٥٢]

---

٥١ – القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ١٨٣٦/٤، برقم: ١٤١، باب: وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ، كتاب الفضائل.

٥٢ – قال محمد الأمين الشنقيطي –رحمه الله تعالى:– "وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا يُرْوَى عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ: فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَلَى صِدْقِهِ، وَفِي وَاحِدَةٍ يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْقُرْآنُ أَوِ السُّنَّةُ أَيْضًا عَلَى كَذِبِهِ، وَفِي الثَّالِثَةِ لَا يَجُوزُ التَّكْذِيبُ وَلَا التَّصْدِيقُ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ آنِفًا: وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ، وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ تَعْلَمُ أَنَّ الْقِصَصَ الْمُخَالِفَةَ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُوَجَّهُ بِأَيْدِي بَعْضِهِمْ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ يَجِبُ تَكْذِيبُهُمْ فِيهَا لِمُخَالَفَتِهَا نُصُوصَ الْوَحْيِ الصَّحِيحِ، الَّتِي لَمْ تُحَرَّفْ وَلَمْ تُبَدَّلْ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى"، الشنقيطي،

- قول الصحابي إذا خالفه غيره من الصحابة؛ لا يكون قول أحدهم حجة دون الآخر، بل يرجح بين أقوالهم ولا يخرج عنها، قال ابن تيمية –رحمه الله تعالى:– "وإن تنازعوا رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء".[٥٣]
- قول الصحابي إذا اشتهر ولم ينكر قوله أحد من الصحابة؛ فهو حجة عند جمهور أهل العلم، قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى:– "وأما أقوال الصحابة ؛ فإن انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء"،[٥٤] وقال محمد الأمين الشنقيطي –رحمه الله تعالى:– "وإن كان — أي قول الصحابي — مما للرأي فيه مجال، فإن انتشر في الصحابة ولم يظهر له مخالف فهو الإجماع السكوتي، وهو حجة عند الأكثر".[٥٥]
- إذا لم يشتهر قول الصحابي، ولم ينكر قوله أحد من الصحابة؛ فالجمهور على قبول قوله، قال ابن تيمية: "وإن قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر؛ فهذا فيه نزاع، وجمهور العلماء يحتجون به؛ كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، والشافعي في أحد قوليه، وفي كتبه الجديدة الاحتجاج بمثل ذلك في غير موضع...".[٥٦]

محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٣٤٦/٣، سورة الكهف، الآية: ١٠٠، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٥٣ – ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى: ٧٩/٥، فَصْلٌ فِي حجية أَقْوَالُ الصَّحَابَة.

٥٤ – المصدر نفسه.

٥٥ – الشنقيطي، محمد الأمين، مذكرة أصول الفقه، ص: ١٩٨، قول الصحابي، (د.ط)، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، الطبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، السعودية.

٥٦ – ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى: ٧٩/٥، فَصْلٌ فِي حجية أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ.

١،١٤ المبحث الرابع: أقوال أهل العلم في عدد الآثار المروية عن الصحابة.

لا شك أن الصحابة كلهم عدول، وقد رَوَواْ عن النبي ﷺ جُلَّ ما رأوه أو سمعوه، وقد يجتهدون فيكون القول موقوفاً عليهم، فإذا ما كان القول في أمور الإيمان بالغيب أو في أمور لا تحتمل الاجتهاد؛ كان قولهم كحكم المرفوع، وإذا كان قولهم في مسائل اجتهادية بينهم؛ فيبقى حكمه موقوفاً عليهم ومتردداً بين الراجح والمرجوح عند مقارنته بالأدلة المقترنة بعلة الحكم، قال ابن حجر الهيتمي: "قَالَ ابْن الصّلاح وَالنَّوَوِيّ الصَّحَابَة كلهم عدُول وَكَانَ للنَّبِي ﷺ مائَة ألف وَأَرْبَعَة عشر ألف صَحَابِيّ عِنْد مَوته ﷺ وَالْقُرْآن وَالْأَخْبَار مصرحان بِعَدَالَتِهِمْ وجلالتهم".[٥٧]

ويمكن أن نقسم هذا المبحث إلى قسمين، الأول: عدد ما رواه الصحابة من الآثار المرفوعة إلى النبي ﷺ والثاني: عدد ما رواه الصحابة من الآثار الموقوفة عليهم.

١،١٤،١ أولاً: عدد الآثار المرفوعة إلى النبي ﷺ

روى جل الصحابة –رضي الله عنهم– عن رسول الله ﷺ ما رأوه وعاينوه من حياة النبي –عليه السلام،– فأما عدد الصحابة كلهم فقد اختلف فيه؛ فمنهم من قال: هم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، ومنهم من قال: أكثر من ذلك، والذي وصل إلينا من أسمائهم قليل جداً؛ لأن الأسماء التي وصلت إلينا من أسماء الصحابة هم الذين لهم رواية، أو لهم ذكر في رواية، وأكثرهم ليس له رواية، ومن أجمع الكتب التي جمعت أسماءهم "الإصابة" لابن حجر، وقد أكثر فيها، حتى إنه جعل لهم عدة طبقات: منها الطبقة التي قيل إنهم صحابة ولم يثبت ذلك،

---

٥٧ – الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: ٢/٦٤٠، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ورقمت أسماؤهم فلم يتجاوزوا اثني عشر ألفاً، فهذا العدد قليل جداً، وقد قال أبو زرعة: إن الذين حضروا مع رسول الله ﷺ وشهدوا معه حجة الوداع أكثر من مائة ألف، ومعروف أن هناك أيضاً غيرهم من الصحابة.

ويمكن هنا أن نورد هنا عدد مرويات كل واحد من المكثرين مرتبين حسب الكثرة:

١- أبو هريرة: رُوي له عن النبي ﷺ خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثًا.

٢- عبد الله بن عمر: ألفان وستمائة وثلاثون حديثًا "٢٦٣٠".

٣- أنس بن مالك: ألفان ومائتان وستة وثمانون حديثًا "٢٢٨٦".

٤- عائشة: ألفان ومائتان وعشرة أحاديث "٢٢١٠".

٥- عبد الله بن عباس: ألف وستمائة وستون حديثًا "١٦٦٠".

٦- جابر بن عبد الله: ألف وخمسمائة وأربعون حديثًا "١٥٤٠".

٧- أبو سعيد الخدري: ألف ومائة وسبعون حديثًا "١١٧٠".[٥٨]

وقال بعض أهل العلم بتعذر حصر عدد الصحابة، سوى من له رواية، قال الحافظ العراقيّ: "حصر الصحابة -رضي الله عنهم- بالعدّ والإحصاء متعذّر لتفرقهم في البلدان والبوادي، وقد روى البخاري في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة تخلّفه عن غزوة "تبوك:" وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ - يعني الدّيوان - ولكن قد جاء ضبطهم في بعض مشاهده كـ"تبوك" و"حجّة الوداع".[٥٩]

---

٥٨ - ينظر: مزيد، علي عبد الباسط، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، ص: ١٨٢، (د.ط)، (د.ت)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

٥٩ - العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي: ١٣٥/٢، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١،١٤،٢ ثانياً: عدد الآثار الموقوفة على الصحابة –رضي الله عنهم:–

لقد صنف علماء الإسلام كثيراً من المصنفات التي تضم الآثار الموقوفة عن الصحابة والمقطوعة عن التابعين، ولم يخل الصحيحان من هذه الآثار، فصحيح البخاري مثلاً: احتوى على ٤٠٨ أثرٍ موقوف، أما صحيح مسلم فكان أقل احتواءً مما جاء في صحيح البخاري، فاحتوى: ١٩٢ أثراً موقوفاً، وقد جمعها الحافظ ابن حجر في مصنف سماه: "الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف".

ومن المصنفات المهمة التي عنيت بموقوفات الصحابة ضمنا مع المرفوعات:

مما جمع من أقوالهم في باب الاعتقاد؛ كتاب: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للّالكائي، والإبانة الكبرى لابن بطة، والشريعة للآجُرِّي، وذم الكلام وأهله للهروي.

واهتم بعض أهل العلم بموقوفات الصحابة في باب الأحكام الفقهية، وجعلوها مع المرفوعات، ولعل من أشهر ما صُنِّف في هذا: المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي سيبة، وسنن سعيد بن منصور، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والسنن الكبرى للبيهقي، وقد سبق الكلام على هذه المصنفات تحديداً، إضافة إلى سنن الدارمي، وتهذيب الآثار للطبري، والمحلى لابن حزم.

وقد اهتم بعض المصنفين بما رُوي عن الصحابة في باب الزهد والرقائق، فجعلوا مصنفاتهم مختصة بما جاء في الرقاق، وفي الوقت ذاته جامعة بين المرفوع والموقوف والمقطوع، ومن ذلك: الزهد، لأبي الصلت زائدة بن قدامة الكوفي، (ت: ١٦٠هـ)، والزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك، (ت: ١٨١هـ)، والزهد، لأبي مسعود المعافى بن عمران الأزدي الموصلي، (ت: ١٨٥هـ)، والرقائق، للفضيل بن عياض، (ت: ١٨٧هـ)، والزهد، محمد بن

فضيل بن غزوان، (ت: ١٩٥هـ)، والزهد، لوكيع بن الجراح، (ت: ١٩٥هـ)، والزهد، لسيار بن حاتم، (ت: ٢٠٠هـ، أو قبلها)، والزهد، لأسد بن موسى، (ت: ٢١٢هـ)، والزهد، لأبي عثمان سعيد بن منصور المروزي، (ت: ٢٢٧هـ)، الزهد، (التصوف)، لأبي نصر بشر بن الحارث، الملقب بالحافي، (ت: ٢٢٧هـ)، وزيادات على زهد ابن المبارك، لنعيم بن حماد، (ت: ٢٢٨هـ)، والزهد، لأبي عبد الله أحمد بن حرب النيسابوري، (ت: ٢٣٤هـ)، والزهد، لأحمد بن محمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ)، والورع، له، والزهد، لهناد بن السري، (ت: ٢٤٣هـ)، والزهد، لحارث بن أسد المحاسبي، (ت: ٢٤٣هـ)، والمجالسة وجواهر العلم للدينوري (ت: ٣٣٣هـ)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (ت: ٤٣٠هـ).

وغيرها من المصنفات التي لا يسعنا المجال لذكرها.

من أجل ذلك؛ فإن المتتبع لآثار الصحابة –رضي الله عنهم– الموقوفة لن يجد لها حصراً تاماً، وذلك يرجع لأمورٍ عديدة:

١– انتشار الصحابة في جل أمصار الإسلام ورووا ما عندهم لكثير من الخلق، وكتب عن أقوالهم وأحوالهم خلق كثير من التابعين.

٢– تفرق مأثورات الصحابة في المصنفات المختلفة، والتي يعد كثيرا منها ضائعاً، أو بين طيات المخطوطات التي لم تر النور بعد.

٣– حصر آثار الصحابة يستلزم تتبع كل كتب الحديث والآثار المطبوعة وهذا يستلزم جهدا عظيماً في عمل جماعي. ولا يستطيع باحث – مزجي البضاعة كمثلي – أن يقوم به بمفرده، نسأل الله الإعانة والتيسير.

ولكن يجدر بنا ذكر أهم مصادر موقوفات الصحابة في بعض الكتب المشهورة عند أهل السنة والجماعة، والتي عنيت بهذا الباب، ولعلنا نقف على خمسة مصنفات؛ رأينا أنها من أهم ما كتب في رواية آثار الصحابة

الموقوفة، وهي: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، والسنن الكبرى للبيهقي، وسنن الدارمي.

أولاً: مصنف عبد الرزاق الصنعاني:

وهو أحد مصنفات الحديث عند أهل السنة والجماعة، ويعد من أوائلها، صنفه الإمام الحافظ: عبد الرزاق الصنعاني، المتوفى سنة: (٢١١هـ)، ورتب مروياته حسب ترتيب أبواب الفقه، فقسم الكتاب إلى واحد وثلاثين كتاباً فقهياً متفرعاً إلى أبواب، واحتوى ١٩٢٠٢ رواية مسندة بين مرفوع وموقوف ومقطوع، ولم يشترط ترتيبها، وكان كثيراً ما ينقل عن الإمام معمر بن راشد، ويعد من أكثر شيوخه تلقياً عنه.

ثانياً: مصنف عبد ابن أبي شيبة:

وهو كسابقه؛ يعد من أهم المصنفات الحديثية التي ألفت أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث، ألفه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)، وقد بوب مصنفه على طريقة المصنفات الفقهية، وكانت جملة نصوصه: ٣٧٢٥١ رواية مسندة، وكان يحشد النصوص التي تختص بموضوع الباب بغض النظر عن صحتها من ضعفها، يفعل ذلك سيرا على طريقة أهل الحديث: "من أسند فقد أحال"، وقد بلغت مرويات الصحابة الموقوفة: ١١٠٧٠ أثراً موقوفاً مسنداً،[٦٠] وهذا عدد مهول، مما جعل هذا المصنف من أهم مصادر أقوال الصحابة –رضي الله عنهم–.

---

٦٠ – المشعبي، عيشة بنت عوض، الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة ومنهجه في مصنفه: ص: ٢٠٣ – ٢٢٠، رسالة ماجستير، تاريخ المناقشة: ١٤٠٨هـ – جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، بإشراف: سعيد بن عبد الرحمن القزقي، مكة المكرمة، السعودية.

ثالثاً: سنن سعيد بن منصور:

وهو من أهم المصنفات الحديثية، صنفه أبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني، وبلغ عدد مروياته ٢٩٧٨ رواية بين مرفوع وموقوف ومقطوع، ولم يشترط الصحة في أسانيده، وتمتاز مروياته بالعلو، فخرج من طريقه كثير من المحدثين، ومنهم أصحاب الكتب الستة، كما تفرد ببعض الآثار مما جعله مصنفاً فريدا، وامتاز ببعض المرويات التي فقدت أصولها، كمرويات تفسيري: عبد بن حميد وابن المنذر.

رابعاً: السنن الكبرى للبيهقي:

وهو من المصنفات المسندة الضخمة التي لا تستغني عنها كل مكتبة، صنفه أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ورتبه على أبواب الفقه، فجمع الأحاديث المرفوعة والمقطوعة والموقوفة، وقال في ذلك: "ثُمَّ خَرَّجْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سُنَنَ الْمُصْطَفَى ﷺ وَمَا احْتَجْنَا إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِي أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْ جُزْءٍ بِأَجْزَاءَ خُفَافٍ وَجَعَلْتُ لَهُ مَدْخَلًا فِي اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا لِيَنْظُرَ إِنْ شَاءَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَا عَرَفْتُهُ مِنْ صِحَّةِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ".[٦١]

وكان من منهجه في هذا المصنف؛ أنه يذكر أقوال الصحابة، ويذكر للصحابي أكثر من قول، ويحكم على رجال سند الحديث في كثير من الأحيان، وقد حوى مصنفه: ٢١٨١٢ رواية مسندة، بين مرفوع وموقوف ومقطوع.

خامساً: سنن الدارمي:

---

٦١ – البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار: ٢٠٩/١، برقمي: ٤٤٥-٤٤٦، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ – ١٩٩١م، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، دار قتيبة، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، دمشق، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، مصر.

وهو من المصنفات المهمة في معرفة مرويات الصحابة، ألفه أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، اشتهر بالإمامة في الحديث، واحتوى سنن الدارمي على مرويات كثيرة، وصلت إلى: ٣٥٤٦ بين مرفوعة وموقوفة ومقطوعة، وكان تصنيفه له على نسق الكتاب والباب، واشتهر هذا المصنف باسم السنن على خلاف اصطلاح المحدثين، قال السيوطي: " وَمُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ بَلْ هُوَ مُرَتَّبٌ عَلَى الْأَبْوَابِ. وَقَدْ سَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِالصَّحِيحِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَلَمْ أَرَ لِمُغَلْطَاي سَلَفًا فِي تَسْمِيَةِ الدَّارِمِيِّ صَحِيحًا، إِلَّا قَوْلَهُ إِنَّهُ رَآهُ بِخَطِّ الْمُنْذِرِيِّ، وَكَذَا قَالَ الْعَلَائِيُّ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: لَيْسَ دُونَ السُّنَنِ فِي الرُّتْبَةِ، بَلْ لَوْ ضُمَّ إِلَى الْخَمْسَةِ لَكَانَ أَمْثَلَ مِنِ ابْنِ مَاجَهْ، فَإِنَّهُ أَمْثَلُ مِنْهُ بِكَثِيرٍ، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: اشْتُهِرَ تَسْمِيَتُهُ بِالْمُسْنَدِ كَمَا سَمَّى الْبُخَارِيُّ كِتَابَهُ بِالْمُسْنَدِ لِكَوْنِ أَحَادِيثِهِ مُسْنَدَةً، قَالَ: إِلَّا أَنَّ فِيهِ الْمُرْسَلَ وَالْمُعْضَلَ وَالْمُنْقَطِعَ وَالْمَقْطُوعَ كَثِيرًا، عَلَى أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي تَرْجَمَةِ الدَّارِمِيِّ أَنَّ لَهُ الْجَامِعَ وَالْمُسْنَدَ وَالتَّفْسِيرَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَلَعَلَّ الْمَوْجُودَ الْآنَ هُوَ الْجَامِعُ وَالْمُسْنَدُ فَقَطْ".[٦٢]

وختاماً لهذا المبحث يمكن القول:

لقد تنوعت موقوفات الصحابة في أغلب مصنفات الحديث، وهذا من عظيم فضل الله على أمة الإسلام، حيث أن قول الصحابي له أهمية عظيمة في استنباط الأحكام، وينبغي أن يكون المنهج في التعامل مع الآثار أن تنقح من المتهمين والكذابين، ولا ضير في الاستئناس بما كان ضعيفاً من الأسانيد غير أن له أصلاً في الأدلة الصحيحة من السنة أو من آثار موقوفة أخرى صحت من شواهد أخرى، والله أعلم.

---

٦٢ – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٨٩/١، وجه عدم التحاق المسانيد بالأصول الخمسة.